

خلال افتتاح مؤتمر «المشاركة الشعبية في الوطن العربي والعالم».. د. المسند:

المجتمعات العربية شهدت تغييرات كبيرة تستحق الدراسة

55 باحثاً من 30 دولة يشركون في المؤتمر لمدة ثلاثة أيام



جانب من الحضور



د. درويش العمادي



د. شيخة المسند

كتبت - هنا، صالح الترك:

انطلقت أمس بجامعة قطر فعاليات مؤتمر «تنامي المشاركة الشعبية في صناعة القرار في الوطن العربي والعالم» الذي ينظمه معهد البحوث الاجتماعية والاقتصادية المسيحية بالجامعة بمشاركة 55 باحثاً من 30 دولة، ويستمر ثلاثة أيام.

وفي كلمة افتتحت بها أعمال المؤتمر، أكدت الأستاذة الدكتورة شيخة بنت عبد الله المسند، رئيس

جامعة قطر، أن المؤتمر يأتي في إطار التفاعل مع التغيرات السياسية والاجتماعية غير المتوقعة التي شهدتها، وتشهداها، المجتمعات العربية اليوم وتستحق الدراسة، ودور الباحثين والأكاديميين لتفسير وتأويل هذه التغيرات باستخدام وسائل وأساليب تحليلية، الأمر الذي يساعد على فهم مجريات الأحداث ليس في العالم العربي فحسب وإنما في العالم أجمع، مضافة أن مشاركة الخبراء والباحثين من مؤسستين مرموقتين في مجال إجراء البحوث المسيحية

على مر عقود هما «المسح العالمي للقيم» و«الباروميتر العربي» ستثري المحتوى الفكري بهذا المؤتمر. وقالت: لقد أطلقت جامعة قطر منذ أكثر من 5 سنوات معهد الدراسات الاقتصادية والاجتماعية المسيحية لتعزيز البحوث المسيحية الاجتماعية في دولة قطر وهو ما ساهم بشكل كبير في إصدار بيانات ومعلومات قيمة تفيد صانعي القرار في الدولة، وقد أجرى المعهد العديد من المسوحات البحثية التي تناولت موضوعات مختلفة كالهجرة

الوافدة والتعليم والصحة والقيم الاجتماعية والسياسية، ولاقت نتائج هذه المسوحات اهتماماً بالغاً في الأوساط الاجتماعية والأكاديمية.

بعد ذلك تحدث الدكتور

درويش العمادي، رئيس معهد البحوث الاجتماعية المسيحية بجامعة قطر، عن ظروف نشأة المركز والقضايا التي يناقشها، قائلاً إن المعهد بدأ عمله في نوفمبر 2008، مؤكداً أن تنظيم المؤتمرات بهذا القدر من المشاركة العالمية جزء من السياسة الأساسية للمعهد الذي من جملة ما يهدف إليه مناقشة قضايا رئيسية تهم المنطقة والعالم، والمساهمة في طرح مواضيع ومقترحات تساعد على تطور ونمو المجتمعات العربية عموماً والخليجية بشكل خاص.

وأضاف د. العمادي أن القائمين على المعهد حرصوا على أن يكون تركيز العمل على نقاط القوة التي تميز المعهد عن غيره من الكليات والمراكز سواء في دولة قطر أو في المنطقة، ومن أهم النقاط الرئيسية التي يتميز بها المعهد هو إبراز رأي الشارع في العديد من القضايا التي تهم المنطقة، وليس بغريب أن يكون عنوان المؤتمر لهذا العام «تنامي المشاركة الشعبية في الوطن العربي والعالم».

حيث يأتي هذا المؤتمر في ظل تغيرات عديدة ومتسارعة تشهد المنطقة، جعلت من عملية المشاركة في صنع القرار ليس فقط مطلباً سياسياً أو شعبياً وإنما حقاً مكتسباً وممارساً بحكم ما هو متاح. وقال إن الانترنت وشبكات التواصل الاجتماعي أصبحت فضاءاً للتعبير الحر بشكل غير مسبوق سواء من حيث الاتساع أو الانتشار أو الأهمية، والأحداث التي وقعت في دول الربيع العربي بينت مدى أهميته ودور هذه الشبكات في تحريك الجموع بشكل منظم وهو أمر لم يكن يخطر على بال المسؤولين في هذه الدول.

وتساءل د. العمادي: هل يمكن أن ترتقي المجتمعات وتتمو في ظل تهميش الشارع والنأي به عن المشاركة في صنع القرار؟ ربما يقول البعض نعم بحكم أن المجتمعات

وقدر ان يقوم بعمل ما.. وما جرى في تونس ومصر وسوريا وغيرها حلقات في هذا السياق. وشدد د. العمادي على أن المشاركة الشعبية هي العملية التي من خلالها يلعب الفرد دوراً في الحياة السياسية والاجتماعية لمجتمعه وتكون لديه الفرصة للمشاركة في وضع الأهداف العامة لذلك المجتمع وكذلك أفضل الوسائل لتحقيق وإنجاز هذه الأهداف، كما تعني أيضاً قدرة العناصر النشطة في المجتمع على فهم طبيعة السياق الاجتماعي بكل أبعاده ومحاولة التأثير فيه وتغييره إلى الأفضل من خلال جهود الأفراد الذين يعيشون في المجتمع. ولا تقتصر هذه العملية على صنع القرار بل تتعداه إلى مراقبة تنفيذ القرار والعمل على تعديله إن لزم الأمر. وأكد أن مؤسسات المجتمع المدني تعتبر من أهم القنوات التي تنتج المشاركة الشعبية الفاعلة، حيث تعتبر هذه المؤسسات الأكثر انخراطاً في الأنشطة المختلفة في المجتمع، كما أن أنظمة التواصل وتطورها تتمثلة بشكل رئيسي في الانترنت وشبكات التواصل الاجتماعي جعلت من عملية المشاركة في صنع القرار ليس فقط مطلباً سياسياً أو شعبياً وإنما حقاً مكتسباً وممارساً بحكم ما هو متاح.

وقال إن الانترنت وشبكات التواصل الاجتماعي أصبحت فضاءاً للتعبير الحر بشكل غير مسبوق سواء من حيث الاتساع أو الانتشار أو الأهمية، والأحداث التي وقعت في دول الربيع العربي بينت مدى أهميته ودور هذه الشبكات في تحريك الجموع بشكل منظم وهو أمر لم يكن يخطر على بال المسؤولين في هذه الدول.

من جهته، قال الدكتور موس شتيوي مدير مركز الدراسات الاستراتيجية بالجامعة الأردنية لـ «الريادة» إن المؤتمر في غاية الأهمية لسببين، الأول أنه يأتي في ضوء التحولات التي حصلت في العالم العربي في العامين الماضيين وما حدث من ثورات شعبية أثمرت في العملية السياسية وفي مصير تلك المجتمعات، كما يأتي أيضاً ليعكس النتائج التي توصلت إليها البحوث المسيحية أو استطلاعات الرأي في العالم العربي التي تجري على مدى العامين أو الثلاثة أعوام الماضية.. موضحاً أن المركز يدير بالكامل مشروع الباروميتر العربي للديمقراطية ويشرف على تنفيذه في 12 دولة عربية وبالتالي فهو شريك أساسي في المبادرة العربية وشريك في نتائج هذه الدراسات..

ومن ناحية أخرى، قال د. العمادي لـ «الريادة» إن المؤتمر يأتي في إطار ما تشهده الدول من أحداث متسارعة من سقوط بعض الأنظمة وقيام ثورات في بعض الدول، مشيراً إلى أن المنطقة تشهد مخاضاً عسيراً الآن خصوصاً ما تشهده سوريا بالتحديد.

وأضاف: بالطبع عنوان المؤتمر يعتمد على المشاركة الشعبية كأمر أساسي في تطور المجتمعات عموماً. وأوضح أن عدد المشاركين بلغ أكثر من 55 باحثاً من 30 دولة.. كما تطرق إلى المحاور التي ستتم مناقشتها كمكونات أساسية في المجتمع وبالتالي التغيرات التي تحصل على هذه الأصعدة تؤثر بشكل أو بآخر على صيرورة المجتمع وحركتها، مؤكداً أن المشاركين في المؤتمر يقدمون خلاصة أبحاثهم خلال السنوات الأخيرة في أبحاث تتحدث عن مسوحات في أمريكا اللاتينية وبعضها يتحدث عن جنوب شرق آسيا وبعض يتحدث عن المنطقة تشهد تغييرات كبيرة في السياسات ومحاولات لبناء الديمقراطية في بلدان أخرى.

وقال: ورقنتي تتناول التغيرات والقيم الثقافية في مصر وصفها في هذه المرحلة والعوامل الرئيسية التي تشكلها ومحاولة للإجابة على سؤال حول مستقبل الثقافة في مصر، وقد طرحه طه حسين في الثلاثينيات وهذا السؤال لابد من إعادة طرحه بعد سبعين سنة باستخدام أساليب أكثر علمية وبمنهج مختلف عن الذي استخدمه طه حسين.

كما كشف عن أن المعهد سيقوم قريباً بإعداد تقرير عن الخصوبة والزواج في المجتمع القطري، وآخر عن العمالة في قطر وفي دول مجلس التعاون.

اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان NHRC إعلان مناقصة عامة تعلن لجنة العقود والمشتريات - اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان عن طرح المناقصة التالية لكافة الشركات المتخصصة في أعمال تجهيز غرف الاجتماعات:-

رقم المناقصة	الموضوع	التأمين المؤقت	المقابل التقديري	نظام تقييم المطاريق	موعد الإقبال
PCC/6/2013	تجهيز غرفة الاجتماعات ببنى اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان	ريال (٨٠٠٠)	ريال (٢٠٠)	المقروفين	الأربعاء ٢٧ مارس ٢٠١٣ الساعة الواحدة ظهراً.

١- ملخص الأعمال
توريد وتجهيز وتركيب المعدات اللازمة لخدمة الاجتماعات بطابق الميزانين في مبنى اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان.

٢- الوثائق المطلوبة الخاصة بتقييم الشركات
على المتقدمين لتقديم كافة وثائق التأهيل المحددة والمطلوبة حسب ما هو مبين في وثائق المناقصة.

٣- الحصول على وثائق المناقصة،
يتم استلام الوثائق من لجنة العقود والمشتريات الكائن بمبنى اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان بقرية عبدالعزيز - الدور التاسع (يرجى تقديم صورة من السجل التجاري وكتاب تلويزن بالاستلام).

٤- يتم استلام وثائق المناقصة بدءاً من يوم الأحد الموافق ٢٠١٣/٠٣/٢٤م، من الساعة التاسعة صباحاً وحتى الواحدة والنصف ظهراً وذلك من خلال لجنة العقود والمشتريات - اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان بقرية عبدالعزيز - الدور التاسع مقابل مبلغ ٢٠٠ ريال (فقط للامانة) ريال قطري لا غير غير قابلة للرد (يرجى تقديم صورة من السجل التجاري وكتاب تلويزن بالاستلام)

٥- تقديم العروض الفنية والمالية،
تقدم العروض الفنية والمالية في موعد انهاء الساعة (الواحدة من ظهر يوم الإقبال) بنظام المقروفين على ان تكون مغلقة بالشمع الأحمر ومختومة وتكون على النحو التالي:

أ- الخطاب الأول: خاص بالعرض الفني وعطاب تأمين المناقصة ويحتوي على:

١- خطاب تأمين المناقصة ويجب ان يودع مع العطاء تأمين مؤقت مكفول بعطاب ضمان مصرفية من أحد البنوك العاملة في دولة قطر كتأمين مؤقت ساري المفعول لمدة (٩٠) يوماً من تاريخ الإقبال موضح في الجدول أعلاه وحسب النموذج المرفق مع مستندات المناقصة.

٢- نسخة كاملة موقعة ومختومة من وثائق المناقصة بما فيها نموذج العطاء وملحقاته شامل جميع اللامق ونسخة من قائمة الكميات الغير مسعرة قائمة الكميات المسعرة غير مقبولة في هذا المقروفي لايحوي الإشارة بأي شكل من الأشكال لأجالي العرض التالي في هذا مقروفي العرض الفني وفي حال الإشارة يتم استبعاد هذا العرض من الدراسة

ب- المقروفي الثاني: خاص بالعروض المالي ويحتوي على قائمة الكميات المسعرة موقعة ومختومة وإجمالي العرض مكتوب بالأرقام والجورف على ان تقدم الى:

لجنة العقود والمشتريات - اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان بقرية عبدالعزيز - الدور التاسع.

يجب تعبئة جميع النماذج والصيغ المرفقة مع وثائق المناقصة بما فيها نموذج العطاء وملحقاته واعتمادها كما هو مطلوب وإعادتها وإليه مع باقي مستندات المناقصة مشتملة على أصل نموذج العطاء وصورة طبق الأصل.

يجب صاحب العطاء التوقيع على نموذج العطاء بمقتضى (١٠) من إجمالي القيمة الرسمية عليه.

يجب لجنة زيادة أو خفض الكميات بنسبة لا تزيد عن ٢٠٪ من قيمة العقد.

يجب لجنة عدم قبول اقل عطاء أو أي عطاء آخر دون إيداع الأسباب.

يجب أن يكون العرض صالحاً لمدة تسعين يوماً من تاريخ الإقبال.

تودع العطاءات بمنتدوق لجنة العقود والمشتريات الكائن بمبنى اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان - الدور التاسع على ان تكون داخل مقاريق مغلقة ومختومة بالشمع الأحمر ومعلونة باسم السيد /رئيس لجنة العقود والمشتريات، ويكتب عليها رقم المناقصة وموضوعها.

يجب على الشركات التقدمة للمناقصة لتقديم غيراتها وسابق الأعمال بدولة قطر

٦- للاستفسار: ترسل جميع الاستفسارات على فاكس رقم: (٤٤٤٢٩٥٦٩) في موعد أقصاه يوم الثلاثاء الموافق ٢٠١٣/٠٣/٢٦م علماً بأنه لن يتم النظر في أية استفسارات ترد بعد هذا التاريخ.

لجنة العقود والمشتريات باللجنة الوطنية لحقوق الإنسان

هاتف ٤٤٠٤٨٢٤٣

ص.ب. ٢٤١٠٤ الدوحة - قطر

دشنته أشغال لتطبيق معايير الأمن والسلامة .. المولوي:

دليل التحكم المروري يقلل إصابات العمال

6 أشهر لشركات لتوفير أوضاعها وتطبيق الإجراءات الجديدة



المهندس يوسف العمادي

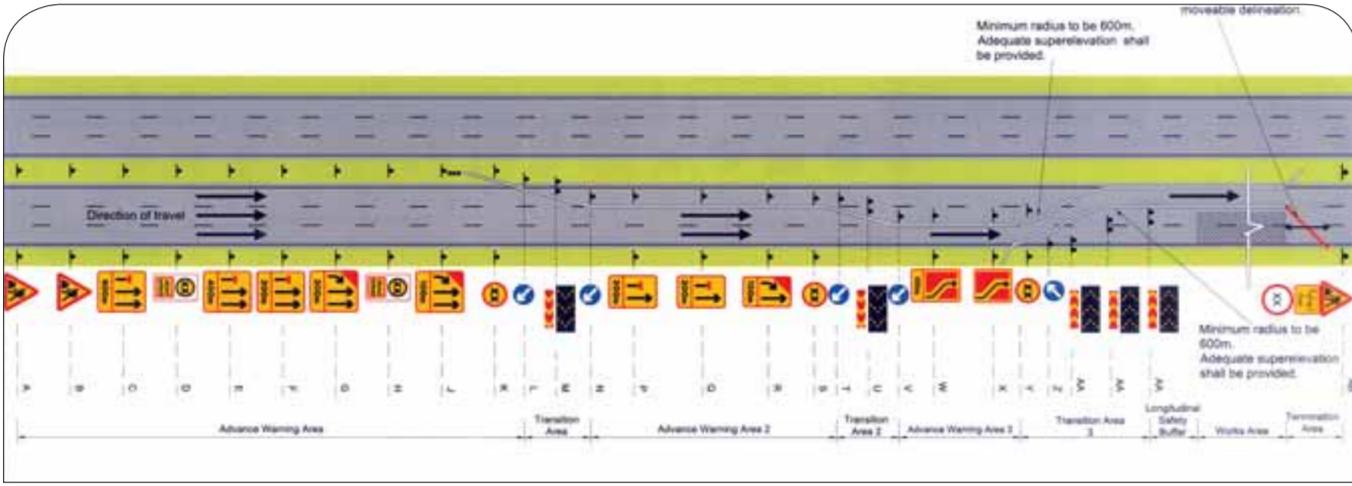


جانب من حفل التدشين



المهندس جلال الصلحي

الدليل يخضع لمراجعة سنوية للتقييم والتعديل



الصالحي: الدليل يتضمن أحدث التقنيات في مجال التحكم المروري

وسيقوم فريق من المفتشين بتفقد إجراءات التحكم المروري في مناطق العمل، ومراقبة مدى الالتزام بالدليل الجديد وإرشاداته ونرجو من جميع المقاولين والاستشاريين التعاون التام معهم لتحسين ظروف السلامة والمرور والأمن في مناطق العمل.

وأشار إلى أنه سوف يتم المراجعة السنوية لهذا الدليل، لكي يشمل دائماً على أحدث التقنيات في هذا المجال وسيتم قريباً إصدار كتيب يحتوي على كافة البنود والإرشادات الرئيسية التي يشتمل عليها الدليل، لكي يستخدم كمرجع سريع من قبل المفتشين الذين سيوزون مواقع العمل، كما سيتم إعداد دورات تدريبية لكافة المفتشين ومستخدمي هذا الدليل، وسيتم العمل أيضاً على توفير تلك المواد والمناهج التدريبية لكافة المقاولين والاستشاريين حتى يقوموا بتقديم التدريب اللازم لفرق العمل لديهم.

وأكد: إننا في أشغال فخورون بهذه المبادرة الهامة، إلا أن هذا الدليل الجديد ليس سوى الخطوة الأولى في جهودنا المتواصلة لكي نبقى على حركة المرور دائماً سليمة وآمنة، بالرغم من العدد الكبير من المشاريع التي يتم تنفيذها حالياً، وتزايد عدد المركبات في الدولة بشكل كبير، وأن نضمن سلامة مستخدمي الطرق وسائقي المركبات والمشاة والعمال على حد سواء، لذلك، فإننا ندعو الجميع إلى البدء في تطبيق واستخدام هذا الدليل من اليوم، لكي نسهم جميعاً في تحسين وتطوير الحركة المرورية والارتقاء بمعايير الأمن والسلامة والأداء.

المتعلقة بأنظمة إدارة حواجز السلامة، إضافة إلى عرض لأحدث المعدات في مجال السلامة المستخدمة في مناطق العمل مثل الإشارات الإلكترونية والأضواء الإرشادية وغيرها من الأجهزة.

وأضاف أن إطلاق دليل التحكم المروري في مناطق العمل يشكل مبادرة هامة تجسد حرص أشغال الدائم على تطبيق أفضل معايير الأمن والسلامة في مواقع العمل، وإننا في أشغال نسعى لتطبيق أفضل الممارسات العالمية لضمان سلامة العمال ومستخدمي الطرق في مناطق العمل وحولها، ولن نأل جهداً لضمان تطبيق جميع الإجراءات المرتبطة بها، ولهذا الغرض، سوف نمنح القائمين والمشرفين على المشاريع الحالية ستة أشهر حتى يتم التطبيق الكامل لتلك الشروط

للتقييم سنوياً حتى يواكب تطورات العصر باستمرار سواء في نوعية اللوحات أو الإنارة وغيرهما فسيكون هناك تحديث سنوي لكي نواكب الدول المتقدمة في هذا المجال.

من جانبه قال المهندس جلال الصلحي مدير شؤون البنية التحتية بهيئة الأشغال العامة: لقد أنجزت الهيئة هذا الدليل لتقديمه إلى جميع العاملين في قطاعات البنية التحتية والإنشاء من الشركات الهندسية والاستشارية، وشركات المقاولات، وهو يحتوي على كافة الإرشادات الواجب اتباعها لضمان حركة مرورية آمنة وسلسة في مواقع العمل وحولها.

وأضاف: يضم هذا الدليل الشامل شرحاً تفصيلياً عن برنامج الرقابة، والإجراءات المتبعة لتحويل المرور في تلك المواقع، ويعرض أيضاً لأحدث التقنيات المتطورة في مجال التحكم المروري، خاصة تلك المرتبطة بأنظمة إدارة حواجز السلامة في مواقع العمل. وسوف يحل الدليل الشامل الجديد محل الدليل القديم للتحكم المروري الذي تتبعه منذ سنوات طويلة، ويقدم بالتفصيل الإرشادات الناجمة، التي تسهم في التقليل من أية أخطار قد يتعرض لها العاملون في المشاريع بسبب حركة المرور، إضافة إلى توجيه مستخدمي الطريق وتوعيتهم حول إجراءات السلامة الواجب اتباعها في تلك المناطق.

وأوضح أن الدليل الجديد يعتبر أوسع وأكثر شمولية وتفصيلاً من الدليل السابق، حيث يشتمل على لوحات أكثر وضوحاً تشرح بالتفصيل معايير السلامة الدولية

المقصرين ومطالبهم بتلافي أخطائهم.

وحول وجود عقوبات لمن لا يقوم بتطبيق الدليل الجديد، قال العمادي: سيتم قريباً إصدار قانون جديد للحضر من حيث تنظيم إصدار التصاريح وسيكون متضمناً العقوبات والغرامات والشروط الجزائية على المقاولين المخالفين، وهذا القانون الجديد لن يصدر من أشغال ولكن من مجلس الوزراء وسيكون عاماً لكل قطاعات الدولة وفي الوقت الحالي يوجد مثل هذا القانون ولكن سيتم تعديله وسيكون فيه بعض الغرامات والتشديد على المخالفين حتى لا يكون فيه تقصير من أي جانب.

وأشار إلى أن هناك أنواعاً كثيرة من الحواجز، وأنواع من اللوحات والمسافات اللازمة للوجود فيها بعيداً عن الحضر ومناطق العمل وهذا بالتفصيل المذكور في الدليل، موضحاً أن قائد المركبة أيضاً يجب أن يلتزم بالشروط والضوابط التي تحكم المرور في منطقة العمل وهناك حالياً بعض تطبيقات الدليل الجديد في بعض هذه المناطق مثل وجود كاميرات المراقبة في بعض التحويصلات مثل تحويصلات دخان وتحويصلات الكوكرة وسيتم عرض المخالفات للعقوبة وهي المخالفة المرورية المعروفة. وأوضح أن الدليل سيخضع

وأشار إلى أنه سيكون هناك فريق مخصص يتابع تطبيق هذا الدليل وذلك من خلال إحدى الشركات التي تعمل حالياً مع الهيئة لإنشاء وحدة لإدارة أو التحكم في حرم الطريق، وهي عبارة عن وحدة فيها مجموعة من المهندسين والخبراء تقوم بتنظيم عملية إصدار تصاريح الحضر والموافقة على التحويصلات المرورية من الجهات الخدمية الأخرى وكذلك تطبيق الدليل الجديد.

وقال إن الدليل الجديد يتكون من عدة أجزاء منها طريقة عمل التحويصلات المرورية بالطرق المختلفة سواء كانت سريعة أو دوار أو تقاطع أو شارع صغير فسيكون هناك طريق مختص من الهيئة سيتابع تطبيق الدليل بشكل تام من قبل الشركات والمعينين بالأمر ومراجعة

جميع مشروعات الهيئة بالكامل حتى مشاريع الصيانة وليس فقط المشروعات الكبيرة، وأصدرنا أوامر عمل تغييرية أضفنا فيها الدليل الجديد، ومن ثم فإن جميع عقود أشغال تتضمن الدليل الجديد، وكذلك تم إرساله أيضاً إلى هيئات وجهات الدولة المختلفة التي لها علاقة بالعمل داخل حرم الطريق مثل كهرباء وأوريدو والجهات الخدمية الأخرى. وأضاف: فترة المهلة ستة أشهر تم إقرارها لأن هناك بعض المقاولين بالدولة ليس لديهم الآليات والمعدات والأدوات التي يمكن من خلالها تطبيق الدليل الجديد كما ينبغي، فلابد من منحه هذه المهلة على الأقل ليقيم بتوفير أوضاعه وأعتقد أن هذه الفترة كافية حتى يلتزم الجميع.

الاستشارية بالسلامة المرورية والتي من خلاله أيضاً قمنا بتدشين استراتيجية السلامة المرورية في شهر يناير الماضي ومن بين بنود العقد أن يتم إصدار دليل للحركة المرورية في مناطق العمل، وتم الانتهاء منه مؤخراً بعد أن استغرق العمل فيه ما يقرب من عام والوقت حالياً مناسب جداً لإطلاق هذا الدليل، فهيئة أشغال لديها دليل بالفعل ولكنه لا يفي بالغرض لأنه لم يتم تحديثه منذ ثمانينات القرن الماضي، ولم يكن به اللوحات المناسبة ولم يكن قادراً على مواكبة التطور الذي يحدث في الدولة باستمرار وحجم المشاريع وعدد المركبات المتزايدة، فكان لا بد من إصدار دليل جديد متطور على أحدث النظم العالمية، وهو ما حدث بالفعل من خلال شركة عالمية تطبق أحدث النظم والأساليب العالمية في هذا الصدد بحيث تضمن سلامة المركبات أثناء مرورها في التحويصلات المرورية وفي مناطق العمل وسلامة العمال أيضاً الذين يعملون بالمنطقة.

وفيما إذا كانت فترة الأشهر الستة كافية لتقوم الشركات بتطبيق الدليل الجديد، قال: نحن في أشغال لم نبدأ من اليوم ولكن منذ فترة طويلة ومنذ تم طبع الدليل تم ضم الدليل في

دشنته أشغال لتطبيق معايير الأمن والسلامة .. المولوي:

دشنته أشغال لتطبيق معايير الأمن والسلامة .. المولوي:

دشنته أشغال لتطبيق معايير الأمن والسلامة .. المولوي:

كتب - عبد المجيد حمدي:

دشنت هيئة الأشغال العامة «أشغال» أمس الدليل الخاص بالتحكم المروري وضمان السلامة العامة في مناطق العمل، والذي يهدف إلى إعطاء جميع الشركات الهندسية والاستشارية وشركات المقاولات إرشادات واضحة وتفصيلية حول إجراءات السلامة الواجب اتباعها في جميع المشاريع الوطنية ومشاريع الطرق المحلية. وقالت أشغال إنه يتم حالياً تطبيق هذه الإجراءات في جميع مشاريع الهيئة، في حين تم منح القائمين على المشاريع التي يتم العمل فيها حالياً فرصة 6 أشهر لكي تمتثل لهذه الشروط وتطبق تلك الإجراءات.

وقال المهندس ناصر علي المولوي رئيس الهيئة بإطلاق الدليل الجديد في حفل أقامته الهيئة أمس بحضور عدد من كبار الشخصيات والمسؤولين من إدارة المرور بوزارة الداخلية وممثلين عن شركاء أشغال من الاستشاريين والمقاولين. وقال المولوي: يهدف الدليل الجديد إلى التقليل من فرص تعرض العاملين في مواقع العمل في المشاريع إلى المخاطر، كما يهدف إلى توجيه مستخدمي الطريق وتوعيتهم بإجراءات السلامة المتبعة في منطقة العمل.

وأضاف أن إطلاق دليل التحكم المروري في مناطق العمل يمثل مبادرة هامة تجسد حرص أشغال الدائم على تطبيق أفضل معايير الأمن والسلامة في مواقع العمل، إذ أن أشغال تتبنى أفضل الممارسات العالمية لضمان سلامة العمال ومستخدمي الطرق في مناطق العمل وحولها، ولن نألوا جهداً لضمان تطبيق جميع الإجراءات المرتبطة بها.

من جانبه، قال المهندس يوسف العمادي رئيس صيانة وتشغيل الطرق بأشغال إن الدليل يشتمل على إيضاحات للإشارات المرورية التي يجب استعمالها في مناطق العمل، ويحدد الإجراءات التي يجب اتباعها من قبل جميع المقاولين والمهندسين والاستشاريين والشركات التي لها أي علاقة بإنشاء الطرق سواء في مرحلة التخطيط، التصميم، الموافقة، الإنشاء أو الصيانة.

وأضاف: وضع هذا الدليل الجديد يأتي ضمن بنود العقد رقم 6 الخاص بالخدمات

Techno Q

فرصة عمل للمهندسين حديثي التخرج

مطلوب فوراً لشركة تكنو كيو

وهي إحدى أكبر الشركات العاملة في مجال الأنظمة الصوتية والسعوية والتحكم والأمنية

مهندسون حديثي التخرج

وفقاً للتخصصات الآتية:

- هندسة كهربائية
- هندسة الكترول وبيوم
- هندسة الحاسبات وتكنولوجيا المعلومات

لراغبى التقدم الرجاء إرسال السيرة الذاتية على البريد الإلكتروني التالي، jobs@technoq.com

تدشين دليل التحكم المروري في مناطق العمل

Work Zone Traffic Management Guide Launch